معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 14/ العدد 1 (جوان 2019): ص.ص:713- 723

العدوان العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من خلال تقريرين عسكريين للجنرال سالان

The French military aggression on Sakiet Sidi Youssef through two reports of General Salan

جمال قندل*

KENDEL Djamel*

جامعة الشلف، الجزائر

djamel.65kendel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/23 – تاريخ القبول للنشر: 2019/05/24

ملخص:

تقدم هذه الدراسة قراءة تاريخية وتحليلية تستند إلى تقريرين عسكريين للجنرال سالان Salan محفوظين بمركز الأرشيف العسكري بفانسان، بباريس، حول واقعة العدوان العسكري الفرنسي الذي طال قرية ساقية سيدي يوسف التونسية[1]، يوم 8 فيفري 1958 والتي خلّفت شهداء تونسيين وجزائريين إلى جانب عدد من الجرحى والمعطوبين، جرّاء القصف الجوّي الذي نفذه الطيران العسكري الفرنسي الذي دخل

* المؤلف المرسل: قندل جمال، البريد الالكتروني: djamel.65kendel@gmail.com
* Corresponding author: KENDEL Djamel, e-mail: djamel.65kendel@gmail.com

(1) هي قرية تونسية تقع على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤذي من مدينة سوق أهراس بالجزائر إلى مدينة الكاف بتونس وهي قريبة جدا من مدينة لحدادة الجزائرية التابعة إداريا لولاية سوق أهراس.شكّلت "ساقية سيدي يوسف" منطقة استراتيجية لوحدات جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية في استخدامها كقاعدة خلفية للعلاج واستقبال المعطوبين، وملجأ للاجئين الجزائريين الفارين من الاضطهاد الاستعماري، وبحكم موقعها الحدودي لم تعرف الأمن والاستقرار طيلة سنوات الحرب التحريرية الجزائرية مما جعلها عُرضة لعدة تحرشات فرنسية منذ سنة 1957 .ينظر: موقع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954. أحداث تاريخية بارزة/مجزرة ساقية سيدي يوسف 08 فبراير 1958.http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh/ يوم 11 نوفمبر 2018 / سا 18.24.

الميدان منذ 16نوفمبر 1954بمنطقة الأوراس، بغرض تطويق الفعل الثوري المسلح .وقد الطيران العسكري ظلّ كذلك طوال فترة الثورة، يوفر المعلومة ويقدم الدعم والإسناد لقوات الاحتلال الفرنسي البرية في الكثير من المعارك كما كان يتدخل في الكثيرات من المرّات في مختلف المعارك وعمليات القصف عبر امتداد مناطق الجزائر.

وقد جاء التقريران العسكريان، ليعرضا الحجج التي أُسس عليها العدوان من خلال التركيز على معطى" الدفاع الشرعي "الذي كُيفت به الواقعة حسب ما ذهب إليه الجنرال سالان، رغبة في الظهور أمام الرأي العام العالمي بمظهر الضحية التي يخولها القانون الفرنسي الخاص أو الدولي على حد سواء، ممارسة الحق في الدفاع الشرعي حال وقوع العدوان.

الكلمات المفتاحية: ساقية سيدي يوسف، الثورة، السلاح المضاد للطيران، جيش التحرير الوطني، الحدود الجزائرية التونسية، الدفاع الشرعي، الطيران العسكري، التدخل السريع، رد الفعل .

Summary:

This study presents a historical reading based on the military reports of General Salan at the military archive in Vincenne, Paris, on the French military aggression that took place on 8 February 1958 in the village of Saqiet Sidi Youssef. which left Tunisian and Algerian martyrs, along with a number of wounded and disabled, as a result of the aerial bombardment carried out by the French military aircraft which entered the field since 16 November 1954 in the region of Auras, and remained so throughout the revolution, providing information and providing support for the French occupation forces in many land battle.

The military reports were presented to present the arguments on which the aggression was founded by focusing on the "legitimate defense" of the incident, according to General Salan's desire to appear before world public opinion as the victim of the law, both private and international, Exercise the right to legitimate defense in case of aggression.

Key words: Sakiet Sidi Youssef, the revolution, anti-aircraft weapons, ALN, Algerian-Tunisian border, legitimate defense, military aviation, rapid intervention, reaction.s.

مقدمة

عمدت قيادة الاحتلال الفرنسي غداة تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 إلى اعتماد المقاربة الأمنية لتطويق الثورة الجزائرية حتى لا يمتد نطاقها ويشتد عودها ويقوى الالتفاف حولها، على نحو يجعل مسألة القضاء عليها أمرا عسيرا، لذلك كان التركيز منذ البداية على الخيار الأمني كخيار رئيس تجاوب معه القادة والمسئولون على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم. وقد أخذ هذا الخيار صورا مختلفة تنوعت بين القمع والتجميع والاحتشاد والعزل الإقليمي من خلال غلق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، من خلال تأسيس خطي موريس وشال[1]، و إحكام المراقبة الجوية[2]

(1) خطا موريس وشال، خطان مكهربان وملغمان، انضوى إنشاؤهما ضمن سياسة العزل الإقليمي التي مارستها إدارة الاحتلال الفرنسي في حربها على الثورة الجزائرية .وقد زود الخطان بأحدث التقنيات المتوفرة آنذاك كما عرفا تعزيزات وتطوير مستمر حتى يستحيلا إلى خطر حقيقي، يعيق سير وحركة الثورة، دخولا إلى الجزائر أو خروجا منها، فضلا عن تعطيل عملية عملية التموين بالذخيرة والسلاح بشكل كبير وكذا عزل الداخل عن الخارج، وتداعيات ذلك على العلاقة بينهما، خاصة في ظلّ النقص الكبير الذي عرفته ولايات الداخل في الذخيرة والسلاح، الأمر الذي أبطأ سير الفعل الثوري المُسلح .للاستزادة حول موضوع الخطين، من حيث ظروف الإنشاء، والجانب التقني وتأثيراته المختلفة الأبعاد على الثورة الجزائرية. يراجع كتابنا الموسوم بـ **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتداعياتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962**، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006.

(2) إن القوات الجوية للاحتلال، ظلت إلى نهاية جوان 1955، تابعة لسياسة الإطار " quadrillage " التي أقرتها قيادة القوات البرية. وأمام المراوحة في المكان التي أبصرتها القيادة الجوية، تقرر إنشاء مجموعات جوية تكتيكية "Groupements aériens tactiques " وتختصر في (GATac) بهدف إنجاح العمليات العسكرية لسلاح الطيران، المضادة لحرب العصابات التي شُنت على الثورة، التي باتت تتوسع أفقيا وعموديا. ولهذا الغرض، وتجسيدا لتصور القيادة الجوية القائم على مبدأين رئيسين، هما اللامركزية والتأقلم، شرع في إنشاء تلك المجموعات. حيث كانت البداية بالقسم العسكري القسنطيني الذي شهد تأسيس المجموعة الجوية التكتيكية واحد "GATac1"، في 1 جويلية 1956، والمجموعة الجوية التكتيكية الثانية بالقسم العسكري الوهراني " GATac2 "، أما المجموعة الجوية التكتيكية الثالثة، فقد أنشئت بالقسم العسكري الجزائر "GATac3 " في 1 أكتوبر 1956. وقد صدرت تعليمة مؤرخة في 15 جوان 1956، تضبط بشكل دقيق اختصاصات ومسؤوليات تلك التجمعات الجوية، منعا لأي تداخل في الصلاحيات، مع القوات البرية التي تظل =

والبحرية[1] على حد سواء، رغبة في إجهاض أي محاولة تتوخى تموين الولايات الداخلية بالذخيرة والسلاح.

=

تشتغل معها سويا، ولكن في ظل انفصال تام عن التبعية لها. حيث كان لكل تجمع جوي، قيادة أركان وفصيلة لسلاح الإشارة ومركز قيادة. أما قادة التجمعات الجوية، فيعتبرون ممثلي قائد سلاح الجو في الجزائر في منطقة مسؤوليتهم ويضطلعون بالقيام بعمليات جوية من خلال الربط مع قادة القوات البرية والعمل على تسخير الوسائل الجوية التي بحوزتها .

والخليق بالإشارة، أن إدارة الاحتلال الفرنسي، استفادت كثيرا من عضويتها في الحلف الأطلسي، حيث استغلت المادة الرابعة من ميثاق الحلف والتي تقضي بأن المنظمة تجتمع كلما بدا لواحد من الأطراف، أن سلامة ترابه الوطني واستقلاله السياسي أو أمنه مهدد. وفي موضع آخر، استطاعت فرنسا بالنظر لموقعها ومكانتها في الحلف، من تطويع نصوص القانون وتعديلها على نحو يمكنها من تحقيق مكاسب جيوسياسية من خلال ما توفره من قوة عسكرية وإمكانات متطورة لا تملكها. وهو ما أمكنها فعله مع نصّ المادة السادسة، من الميثاق التي صارت تنص على أن "الاعتداء على الجزائر، هو اعتداء على فرنسا . للاستزادة، يراجع:

Patrick Facon «L'adaptation de l'Armée de l'Air ,à la guerre d'Algérie :lutte anti guérilla», in, « regards sur l'aviation militaire Française en Algérie 1954-1962 «service Historique de l'Armée de l'Air, Sepeg international, Paris, 2002, p35.

(1) إن الجزائر واجهة بحرية، تمتد على مسافة 1500 كيلومترا، وأن خطر الاختراق عن طريق البحر في مسائل السلاح، العتاد، وأعوان التخريب، مسألة صعبة، حتى لا نقول مستحيلة عمليا. .. ".ومنعا لتحقيق ذلك، باشرت قوات البحرية عمليات الحراسة، المراقبة والتفتيش، أناء الليل وأطراف النهار، لمختلف السفن والقوارب، على اختلاف جنسياتها وحجمها، على امتداد الساحل الجزائري، مستخدمة إمكانات عسكرية جدّ متطورة، كفيلة بتسهيل مهمة وحداتها. وغني عن البيان أن صعوبة المهمة جعلت القيادة العسكرية الفرنسية تفكر مليا في اختيار الأنسب للعملية. ولهذا الغرض، أُسندت المهمة لنصف فرقة رماة البحرية " Demi brigade de fusiliers marins" التي أُنشئت في 10 جويلية 1956. حيث وُزعت على ثلاثة كتائب، شكلت في المجموع ثلاثة آلاف عسكري بحري ".وللإشارة فإن غالبية عساكرها، من الدفعة الأولى لسنة 1953 الذين أُعيد استدعاؤهم لتوظيفهم في الحرب الدائرة في الجزائر. وقد كانت تمارس مهماتها، انطلاقا من مقرها بإقليم نمورس تحت قيادة النقيب دوفيسو بونشارديي "de vaisseau Ponchardier "، بمساعدة النقيب دو فريقات دو جوي بير " de Joy bert de frégate" ولعل ما يعكس الحرص الكبير القائم في نفوس هؤلاء، في إنجاح مهمة حصار الثورة، هو التوقيفات المختلفة للسفن. وفي هذا السياق، أوقفت البحرية الفرنسية سفينة بريطانية الجنسية، تحمل اسم" بلروك Belrouk بتاريخ 4 نوفمبر 1954 بمنطقة سكيكدة. وبعد عملية تفتيش دقيقة للبضائع والسلع، فضلا عن الركاب تبين لهم انتفاء أي وجه للمتابعة. وفي يوم 5 نوفمبر 1954 أوقفت وحدات البحرية العسكرية الفرنسية، في حدود الثانية عشر زوالا على بعد ستة أميال في عرض البحر بالجزائر العاصمة، سفينة تجارية تحمل جنسية كوستاريكا أما تسميتها فهي " لانقيس l'Angus1، وقد كان على متنها ستة ركاب، ولكن أُخلي سبيلهم بعد تفتيش دقيق، لم يُفض إلى أي شيء. ينظر:

François Milles «à la chasse aux contrebandiers «in Historia magazine, n°383 du 18.02.1974, pp 21, 22.

=

لذلك عانت الثورة الجزائرية الكثير من جرّاء هذه المقاربة نتيجة للعزل عن القواعد الخلفية التي باتت تعيشها، وهو ما أثّر سلبا على النشاط العسكري للثورة من جهة وعلى الأداء العملياتي لمجاهدي جيش التحرير الوطني من جهة أخرى، خاصة وأن عملية عبور الحدود أضحت في ظلّ تعزيز الخط المكهرب، صعبة للغاية، إن لم نقل مستحيلة[1]، بفعل المخاطر الكبيرة المحدقة بها، سواء تعلق الأمر بالكهرباء، الألغام المختلفة، القصف المدفعي، الرادار، المراقبة الجوية، المراقبة القارة والراجلة، فضلا عن بُعد المسافة عن الحدود، والاشتباكات المتكررة مع قوات الاحتلال الفرنسي.

لم تكتف إدارة الاحتلال الفرنسي بمطاردة وملاحقة كل من حام حوله الشُك في صلته بالثورة الجزائرية، على امتداد مناطق الجزائر، بل طالت ملاحقتها الجزائريين والمتعاونين مع الثورة في مختلف أصقاع العالم، ولعلّ ما يؤشر على ذلك، منظمة اليد الحمراء[2]، التي كانت وراء اختطاف واغتيال الجزائريين وغير الجزائريين من المتعاطفين والمساندين للثورة الجزائرية، عبر امتداد أصقاع العالم[1].

=

Henrie Lemire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, éditions Albin Michel, Paris,1982, p 91.
La Dépêche Quotidienne, n°1779, du 05 novembre 1954, p 1.
Historia magazine, n° 383, du 18.02.1974, p21.

(1) كان لخط موريس تأثير كبير على حركة ونشاط الثورة الجزائرية، سيما على مستوى الحدود الشرقية والغربية على حد سواء، حيث كان يسقط الثلثان من كل كتيبة عابرة للخط، دخولا أو خروجا من الجزائر، بسبب شدّة التيار الكهربائي والألغام التي زرعت على مستواه، فضلا عن المراقبة التي فرضت على امتداده. للاستزادة حول موضوع تأثير خط موريس على حركة ونشاط الثورة على مستوى الداخل، حيث كانت الحاجة ماسة إلى الذخيرة والسلاح كبيرة، لتفعيل أداء مجاهدي جيش التحرير الوطني، ينظر: جمال قندل، المرجع السابق.

(2) منظمة اليد الحمراء وتسمى بالفرنسية (La Main Rouge) هي عصابة إرهابية قامت بتكوينها أجهزة الاستخبارات الفرنسية نشطت ببلاد المغرب العربي وبأوروبا، لا يعرف بدقة عناصرها كما لم يقدموا للمحاكمة.قام جهاز التوثيق الخارجي والاستخبارات المضادة تحت قيادة بيار بورسيكوت بإنشاء وحدة خاصة بالاغتيالات أهدافها رموز الحركات الوطنية في تونس والجزائر والمغرب. أصبحت الوحدة نشطة فور إنشاءها واستمرت في عمليات الاغتيال من سنة 1952 إلى فترة الستينات. كانت عمليات الاغتيال تتم تحت شعار منظمة إرهابية: اليد الحمراء، وهي منظمة غير موجودة فعليا. وفي سنة 1957 تولى الفريق لواء بول قروسين قيادة جهاز التوثيق الخارجي والاستخبارات المضادة وقام بإعادة تفعيل الوحدة وتطوير طريقة العمل بها وقد تم تعيين =

1- تقديم الوثيقتين العسكريتين:

الوثيقة الأولى، هي تعليمة خاصة "Note personnelle" تحمل طابع "سرّي للغاية" صدرت عن المكتب الثالث لقيادة الأركان التابع للناحية العسكرية العاشرة التي كان يشرف عليها الجنرال سالان. والوثيقة مؤرخة في الثاني فيفري 1958، وتحمل رقم 108.ومثلما هو بارز، فإن التعليمة صدرت قبل عملية العدوان على ساقية سيدي يوسف[2].فالهدف المتوخى، هو تهيئة الرأي العام وصياغة الإطار الشرعي الذي يضفي على العمل العسكري لقوات الاحتلال الفرنسي الذي دخل حيّز الإعداد، الصفة الشرعية،

=

قنسطنطين ملنيك على رأس الوحدة وأصبحت أهدافها اغتيال رموز ومؤيدي حركة الاستقلال الجزائرية وخاصة من عرفوا بأصحاب الحقائب وهم المثقفون الجزائريون بأوروبا.

قامت الوحدة باغتيال أكثر من 200 شخص منهم 135 في سنة 1960. وشملت أنشطة الوحدة أكثر من خمس دول أوروبية، بالإضافة لدول المغرب العربي. وتنوعت عملياتها بين التسميم، الرمي بالرصاص، السيارات المفخخة، القنابل الموقوتة، الرمي بالسهام، ... قامت الوحدة بتنفيذ عمليات داخل الأراضي الفرنسية: اغتيال بالرصاص، وبالطرود المفخخة كما قامت بإرسال رسائل تهديد للعديد من الشخصيات الفرنسية ومن ضمنهم المحامي الشهير جاك فرجاس.(2)قامت عصابة اليد الحمراء باغتيال عدد من الوطنيين التونسيين ومن أهمهم الزعيم النقابي فرحات حشاد في 5ديسمبر 1952 وكذا القيادي الدستوري شاكر الهادي في سبتمبر 1953 كما اغتالت الطبيب عبد الرحمن مامي في 13جويلية 1954.

و في سياق الحديث عن شدّة عنف وإرهاب المنظمة، ذكر المحامي عمار بن تومي أن عدد المحامين الذين تكفلوا بالدفاع عن المحكومين والموقوفين من مجاهدي جبهة وجيش التحرير الوطني كان قليلا جدا حيث أنه لم يتجاوز العشرة، من أصل 632محاميا، بسبب الرعب الذي فرضته المنظمة الإرهابية، اليد الحمراء، وهو ما دفع بعض المحامين إلى المرافعة والدفاع عن أولئك المجاهدين بعيدا عن مظلة ل"لجنة محامي جبهة التحرير الوطني" التي أسسها المحاميان أوصديق ومهنّا في باريس . وقد نفذت المنظمة عمليات اغتيال كثيرة طالت المحامين، على غرار المحامي أمقران ولد عاودية الذي اغتيل يوم 23 ماي 1959 بالقرب من مكتبه بباريس، والمحامي علي بومنجل الذي أوقفته الشرطة الفرنسية بحي بلكور يوم 8 فيفري 1957 ثم اغتيل بعد أن قضى ثلاثة وأربعين يوما تحت التعذيب، بأمر من الجنرال ماسو، وفي يوم 14 ديسمبر، اغتال كومندو تابع لمنظمة الجيش السري المحامي أمحمد عابد، بالقرب من مجلس قضاء وهران .كما أقدمت المنظمة على اغتيال عدد من المحامين الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، ومنهم المحامي بيار غاريغ الذي اغتيل في جانفي 1962. للاستزادة، ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

حميد عبد القادر، "عمار بن تومي.. قليلون من قبلوا الدفاع عن المجاهدين"، جريدة "الخبر"، عدد 06مارس 2011.

(1) SHD: dossier n°1, note du général Salan **«Action aérienne de légitime défense à Sakiet».**

(2) SHD: Ibid .

من خلال إبعاد المساءلة القانونية ونفي التهمة في الآن ذاته، عن العسكريين المشاركين في العدوان .

وقد وجهها قائد الناحية العاشرة إلى الجنرال قائد القوات الجوية، قائد الناحية الجويّة الخامسة، حيث نبهه وأمره في الآن ذاته بالآتي:

– تبعا للهجوم الذي تعرضت له طائرة عسكرية فرنسية من نوع T6يوم 30 جانفي من طرف مركز تونسي بوادي زيتون، فإنني أعلمتُ من خلال برقية، الجنرال قائد هيئة الأركان العامة للقوات الجوية، أنه ابتداء من 3فيفري 1958 أطبق الإجراءات الآتية:

1- اعتماد طائرة T6[1] في عملية الاستطلاع إلى غاية الحدود.

2- لرد الفوري ضدّ أي إطلاق للنار يكون مصدره تونس، خلال الثلاث ساعات اللاحقة.

أما الوثيقة الثانية فهي كذلك للجنرال سالان، وهي تقرير عسكري جاء موسوما بـ: **"عمل جوي للدفاع عن النفس في ساقية يوم 8 فيفري 1958"** «Action aérienne de légitime défense à Sakiet »

وقد حمل التقرير رقم 3، وجاء مؤرخا في 13 فيفري 1958وصدر عن المكتب الثالث لقيادة أركان الناحية العسكرية العاشرة. توزع على ثلاث صفحات وذُيّل بملحق ضمّ صفحتين عرضتا بالتفصيل وقائع العدوان، عرضا كرونولوجيا خصّ الزمان والمكان بشيء من التفصيل .حيث بدأ الجنرال سالان التقرير بالقول، أن العمل الجوي الذي شهده يوم 8فيفري 1958 على ساقية سيدي يوسف كان عملا جويّا قائما على الدفاع الشرعي. وقد استهدف بشكل خاص أهدافا عسكرية للثورة الجزائرية، تعتبر بمثابة

(1) طائرة T6هي طائرة أمريكية الصنع، حلقت في السماء لأول مرّة يوم 1أفريل 1935، استخدمت في البداية في عمليات التدريب والدعم الجوي باستخدام الأسلحة الخفيفة. استعملت في الحرب الكورية وكذا في الفيتنام في المراقبة الجوية المتقدمة. وعند تفجير الثورة الجزائرية استخدمت في المراقبة الجوية وكذا في حرب العصابات لسهولة حركتها .وقد استعملت بشكل كبير حيث كانت الطائرة الأكثر شهرة خلال فترة الثورة .ينظر:
Jacques Moulin ;les avions de la guerre d'Algérie. http://avions-de-la-guerre-d-algerie.over-blog.com/article-18879990.html
يوم السبت 16 فيفري 2019 على الساعة :21.41سا.

قاعدة لانطلاق مختلف الهجمات ضدّ قوات الاحتلال الفرنسي، في مرّات كثيرة ومختلفة، ثم انتقل سالان إلى نقطة حرص من خلال إدراجها على إظهار حُسن النية بالقول: "حيث حرصنا كثيرا على إبعاد السكان المدنيين عن أيّ خطر يمكن أن ينجر عن التدخل الجويّ"[1]. على اعتبار أن استهداف المدنيين خلال الحروب يعتبر خرقا صريحا لأحكام القانون الدولي، ويكيف العمل العدواني جريمة ضدّ الانسانية.

ويبدو من خلال المدخل المقتضب، أن الجنرال سالان توخى تقديم قراءة سياسية للعمل العدواني، حتى تتبناه المؤسسات الفرنسية الرسمية على اختلاف طبيعتها، من خلال التركيز على الجانب الإعلامي الدعائي لتسويق تلك الرؤية التي تنفي الإدانة عن فرنسا وتُظهرها للرأي العام العالمي محترمة لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني وتعتمد الأخلاق سبيلا لها في التعاطي مع الثورة الجزائرية .

2- النطاق الجغرافي لساقية سيدي يوسف:

انتقل التقرير إلى الحديث عن ساقية سيدي يوسف، كجغرافية طبيعية مبرزا أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للثورة التي اعتمدتها كقاعدة خلفية، حيث عُرفت بالقول:" ساقية سيدي يوسف، قرية تونسية، تبعد عن الحدود الفرنسية ببعض مئات الأمتار. وقد صارت منطقة عبور وانطلاق لجبهة التحرير الوطني .إن قوافل المتمردين المتوجهين إلى الولايتين الثانية والثالثة يعبرون منها. والشيء ذاته بالنسبة لعناصر الفيلق الثالث لولاية سوق أهراس ينطلقون منها بغرض تنفيذ العمليات، وهو ما قام به هذا الفيلق في المنطقة الواقعة بين الحدود والحاجز بالتنسيق مع العصابات المحلية :الهجوم على مركز عرقوب كرمة المنفذ في 20أكتوبر 1957 وكمين 11جانفي 1958جنوب شرق ساقية "[2].

وواصل سالان حديثه عن ساقية سيدي يوسف مُركزا حديثه على استغلال قيادة الثورة الجزائرية للمنطقة بالقول: "...في ساقية، احتل المتمردون المقرات، منها دار الغابة وأضحوا يتعايشون مع الجيش التونسي والحرس الوطني .وقد أقيمت ثلاثة أماكن للأسلحة المضادة للطيران في القرية، مركزان في الداخل، في الساحة المركزية وواحد على

(1) SHD: Ibid.
(2) SHD:Ibid .

حافة مركز الجمارك"[1].

لم يتوقف الجنرال سالان عند هذا الحدّ من التفصيل، بل طفق يصف ساقية بالمنطقة المُهددة للأمن القومي الفرنسي، من خلال حالة عدم الاستقرار، التي أصبحت تتسبب فيها، بالقول: "على بعد ست كيلومترات جنوب ساقية، حوّل المتمردون المنجم المهجور إلى معسكر، حيث وضعوا ست مواقع للسلاح المضاد للطيران ..حتى أصبحت قوافلنا مهددة أثناء تنقلاتها قريبا من الحدود، بسبب كمائن المتمردين الذين ينطلقون من تونس وبشكل خاص من ساقية، ما جعلنا نوفر الحماية لقوافلنا عن طريق الطائرات ..منذ 30أوت 1957قامت الطائرات بعمليات استطلاعية أو حماية لقوافلنا، حيث حددت وقوع تسعة وعشرين هجوما بالسلاح المضاد للطيران، انطلاقا من التراب التونسي، في الوقت الذي كانت فيه طائرتنا تتحرك في الفضاء الجوي الفرنسي. ومن أصل تسعة وعشرين هجوما، انطلق ثلاثة عشر هجوما من مواقع المضادات للطيران من ساقية ..وفي الثامن فيفري 1958وبسبب الهجوم التونسي التاسع والعشرين على واحدة من طائراتنا التي أصيبت بعطب إثر ذلك الهجوم، ما اضطرها إلى النزول في تبسة، وهو ما دفعنا إلى الثأر باستعمال الطيران، بالهجوم فقط على ساقية وبالضبط على مصدر النيران، طبقا لأحكام القوانين الدولية التي تبيح لنا استعمال أجهزتنا في ضوء الدفاع عن النفس"[2].

3- إضفاء الشرعية العدوان الفرنسي:

انتقل التقرير بعد الإشارة إلى عملية الردّ الفرنسي على ساقية سيدي يوسف والتي اعتبرها الجنرال سالان، عملا شرعيا ومؤسسا على قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، في الوقت الذي لا يعترف فيه هو ودولة الاحتلال بقواعد القانون الدولي التي تبيح لحركات المقاومة بالدفاع عن نفسها باستعمال السلاح كأداة لتقرير المصير. ونلمح ذلك بشكل واضح، في قوله:" إن هذا العمل نُفذ طبقا للأوامر التي تلقيناها والتي أشارت إلى أن عملية الرد على نيران السلاح المضاد للطيران للخصم وبشكل خاص النيران المُنطلقة من الأراضي التونسية .حيث وقعت العملية بتدخل القوات الجويّة الفرنسية التي كان أمامها الخيارات الآتية:

(1) SHD:Ibid .
(2) SHD:Ibid .

- اللجوء إلى هجوم فوري وسريع عن طريق استعمال الطيران .
- تدخل مركز المراقبة للقوات الجوية خلال الثلاث ساعات اللاحقة عن الهجوم على القوات الفرنسية .
- توجيه طلب بإطلاق النار إلى القوات البرية.

ولكن بسبب الاستعجال، حسب الجنرال سالان، فقد أعطي الأمر بالقصف على ساقية سيدي يوسف، ولم يكن للمسئولين المحليين أي علاقة بالموضوع على نحو مطلق. وقد استهدف التدخل الجوّي، حسب التقرير تهديم الأهداف العسكرية، ولهذا كان استعمال الوسائل الجوية على نحو سليم ما ساهم في إنجاح المهمّة من منظور سالان، حيث استخدمت في الهجوم ست طائرات من نوع "قراصنة" Corsairs صوبت قصفها العنيف على المواقع الثلاثة الرئيسية للمضادات الجوية الواقعة وسط قرية ساقية . أما بالنسبة لطائرات B26 فقد هاجمت المناجم المهجورة التي كان يتحصن فيها المجاهدون، حيث توجد ستة مواقع للسلاح المضاد للطيران، حسب تقرير سالان[1].

ولم يُفوت الجنرال سالان الفرصة ليتحدث عن الخسائر البشرية وسط المدنيين إلى جانب الخسائر المادية، حيث نفى التهمة على نحو مطلق عن قوات الاحتلال الفرنسي، حسب التقرير الذي أعدّه، وهو ما أوضحه بالقول: "إن وجود تلك الأسلحة المضادة للطيران وسط قرية ساقية أحدث تخريبا وخسائر وسط المدنيين، وإن الخطأ تتحمله فقط السلطات التونسية"[2].

خاتمة:

ليس غريبا على الجنرال سالان، وغيره من القادة العسكريين الفرنسيين الذين آلوا على أنفسهم تطويق وخنق الثورة، على طريق القضاء عليها، باعتماد الدعوة والإلحاح على الجنوح نحو خيار المقاربة الأمنية كخيار رئيس لتحقيق أهدافهم التي وعدوا بها الرأي العام الفرنسي والمستوطنين في الجزائر، في غير ما مرّة، لشدّة ثقتهم في إمكاناتهم المادية والبشرية واللوجستية لإحداث الفارق في الميدان، على حساب الثورة الجزائرية، لذلك وقفنا على الكثير من التقارير العسكرية التي جانبت الحقيقة عن قصد، لتبرير

(1) SHD:Ibid .
(2) SHD:Ibid .

أعمالهم العدوانية والتغطية على فشلهم وعجزهم عن الوفاء بما قدموه من وعود حول سهولة وإمكانية ضرب شوكة الثورة الجزائرية، التي خدمها العدوان على ساقية سيدي يوسف إعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا، حيث تعاطف الرأي العام العالمي مع القضية الجزائرية، بشكل غير مسبوق، بعد أن شاهد الصحفيون عن كثب جثث الأطفال والنساء والضحايا والمعطوبين، ونقلوا تلك الصور عبر مختلف الوسائط الإعلامية إلى أصقاع كثيرة من العالم، ما جعلهم يقفون على حقيقة الإجرام الممارس في الجزائر من طرف الاحتلال الفرنسي.

وهي الصورة التي لم ترق قطّ إدارة الاحتلال الفرنسي داخليا وخارجيا بسبب ازدياد الضغط الممارس عليها، حتى من طرف بعض النخب الذين تعاطفوا بشكل غير مسبوق مع الثورة الجزائرية خلال سنة 1958، ولعلّ أبرزها خلال شهر ماي من السنة ذاتها والتي شهدت نشر كتاب موسوم بـ L'Affaire Audin للمؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي بسبب القتل تحت التعذيب الذي راح ضحيته المناضل موريس أودان المعيد في كلية العلوم بجامعة الجزائر يوم 21جوان 1957.